

[ ]

أ. أمين عمر دغمش

جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية الدعوة وأصول الدين

-

:

:

-

:

.

,

:

.

:

:

-

:

:

## المقدمة

### ((دراسات حديثية تطبيقية في نقد المتن))

إعتنى علماء الحديث بدراسة الأحاديث النبوية، فعملوا على دراستها إسناداً و متناً، و نشأ عن هذه الدراسات علوم كثيرة، منها ما يتعلق بالمتن ، و منها ما يتعلق بالإسناد. فمما يتعلق بالإسناد علم الرجال ، و التراجم، و الطبقات ، و الأنساب ، و الجرح و التعديل ، و مما يتعلق بالمتن علم مشكل الحديث ، و علم مختلف الحديث ، و علم الناسخ و المنسوخ ، و علم غريب الحديث .

إنَّ نقد المتن عرف منذ وقت مبكر- عند المحدثين - فظهرت بدايات هذا العلم في عصر الصحابة ، و التابعين ، إلى عصر المصنفات الحديثية .

ففي عصر الصحابة رأينا من يقارن بين النصوص و المتون ، و من يحكم عليها بالردِّ إذا ما خالفت صريح القرآن . فهاهي عائشة - أم المؤمنين - رضي الله عنها - تُوهم بعض الصحابة ، و تُردُّ بعض الأحاديث لمخالفتها ما جاء في كتاب الله ، أو ما صحَّ من سنة رسول الله - صلى الله عليه و سلم -.

و أما عند ظهور المصنفات الحديثية ، فإن المحدثين أولوا هذا الجانب عناية خاصة ، فإذا ما ألقينا نظرة على هذه المصنفات فإننا نرى مدى عنايتهم بدراسة المتون .

وكتاب ككتاب الإمام الطحاوي (شرح معاني الآثار) , يقوم على فكرة نقد المتون والمعارضة بين النصوص.

إن هذه الدراسة جاءت لتلقي ضوء باهراً على منهجية علماء الحديث في نقد المتن وعنايتهم به , كما اعتنوا بالإسناد , ودرسوا ما

يسمى بالنقد الخارجي والنقد الداخلي للنص , هذه المنهجية التي لم تصل إليها ولم ترق الى مستواها الدراسات النقدية المعاصرة. لقد جاءت هذه الدراسة في فصلين : أما الفصل الأول : فتناولت فيه التعريف بالنقد لغة واصطلاحاً , وأشارت الى لمحة موجزة عن تاريخه , وذكرت أشهر القواعد الضوابط التي وضعها المحدثون في ردّ المتن.

وأما الفصل الثاني: فكانت الدراسة فيه , تطبيقية , حيث قمت بإختيار بعض الأحاديث , وقمت بدراستها إسناداً وامتناً , وركزت الدراسة على جانب نقد المتن .

⋮  
\_\_\_\_\_

⋮  
\_\_\_\_\_

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮ ( )

⋮

⋮

⋮ ( )

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

( )

\_\_\_\_\_

⋮

( )

: ( )

: .

: ( ).

) .

.(

)

(

.

,

.

---

( )

( )

.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

.

.

:

:

/

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

:

:

)

( )

.

---

( )

[ ]:

,

.

) :

( )

:

( )

( )

( )

.

.

) :

( ) (

:

:

١٤٣٥  
١٤٣٦  
١٤٣٧

( )

( )

( )

صلى الله  
عليه  
وسلم

صلى الله  
عليه  
وسلم ( )

:

( )

( )

( )

( )

( )

( )

.(

( )

صلى الله  
عليه  
وسلم ,

( )

( )

( )

صلى الله  
عليه  
وسلم

)

,

,

.

صلى الله  
عليه  
وسلم

.

,

.

,

.

( )



· , ( )

صلى الله عليه وسلم . ( )

( )

·

) ( )

( ) (

:

·

:

,

,

,

,

( )

,

,

,

,

:

( )

·

---

, ( )

·

( )

( )

( ) .

( ) :

:

( ) :

.(

( ) ( ﷺ ) :

:

:

ﷺ

( )

---

( )

( )

( )

•  
•

•

عليه السلام  
صلى الله

•  
•

•  
•

عليه السلام  
صلى الله

•  
•

•  
•

/

عليه السلام  
صلى الله

( )

/

/

/

/

/

/

/

/

/

•

/

•

---

( )

صلى الله عليه وسلم

:

( ) ( )

,

,

,

,

:

,

,

:

:

,

,

,

,

,

.

( ) .

:

,

,

,

( ) .

:

( )

,

) :

,

.(

,

:

---

,

,

( )

,

( )

( )

,

,

,

,

. :

( )

,

.

( )

,

.

( )

.

:

( )

,

( )

.

( )

.

[ ] :

'

'

'

'

) :

:

'

'

'

'

'

. ( ) (

'

)

:

:

'

'

'

'

. ( ) (

---

( )

( )

) :

:

.(

صلى الله  
عليه وسلم

) :

,

,

.( )

---

( )

## الفصل الثاني :

### الدراسة التطبيقية.

قمت في هذا الفصل بدراسة لعدة أحاديث مختارة , فعملت على تخريجها من مصادرها الرئيسية , وتكلمت على أسانيدھا ومتونها , وأبرزت في هذه الدراسة الكلام على متونها , مساهمة منا في بيان العقلية النقدية عند المحدثين .

[الحديث الأول]

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : - " مَنْ أذن ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة , وكتب له بتأذينه في كل يوم ستون حسنة , ولكل إقامة ثلاثون حسنة " .

(تخريجه)

هذا الحديث رواه الإمام ابن ماجه في كتابه السنن - كتاب الصلاة - حديث رقم (٧٢٨) ج ١ ص ٢٤١ , والحاكم في مستدركه على الصحيحين - كتاب الصلاة - ج ١ ص ٢٠٥-٢٠٤ , والدارقطني في كتابه السنن - كتاب الصلاة - باب ذكر الإقامة حديث رقم (٢٤) ج ١ ص ٢٤٠ , وابن حبان في المجروحين ج ٢ ص ٤٢-٤٣ , والبيهقي في كتابه السنن كتاب الصلاة باب الترغيب في الأذان ج ١ ص ١٠٩ , وابن عدي في كتابه الكامل ج ٤ ص ١٥٢٣ , شرح السنة للبغوي حديث رقم (٤١٨) ج ١ ص ٢٨٢ .

(الحكم على الحديث)

صح هذا الحديث جماعة من العلماء وهم (الحاكم , والذهبي , والمنذري , والنووي<sup>(١)</sup>) وتابعهم الشيخ الألباني على تصحيحه , وخالفهم في ذلك آخرون فحكموا عليه بالضعف والنعارة وهم: (أبو حاتم الرازي , ابن الجوزي , ابن حبان , المناوي<sup>(٢)</sup>) .

(الكلام على الحديث)

١- أولاً الكلام على إسناده.

روي هذا الحديث من طريق عبد الله بن صالح , حدثنا يحيى بن أيوب , عن ابن جريج , عن نافع , عن ابن عمر , عن رسول الله ﷺ .

(١) المستدرک على الصحيحين ج ١ ص ٢٠٤ والترهيب والترغيب ج ١ ص ١٠٩ والمجموع شرح المذهب ج ٣ ص ٨٥ .

(٢) العلل ص ١٣٣ وفيض القدير ج ٦ ص ٤٧ و المجروحون ج ٢ ص ٤٣-٤٢



يقول الباحث : الحديث بهذا الإسناد فيه علتان هما :-

١. تدليس ابن جريج.

٢. تفرد عبد الله بن صالح به.

العلة الأولى : وهي تدليس ابن جريج , فهي علة مؤثرة وقادحة في إسناده فابن جريج كان يدلس ويرسل<sup>(١)</sup> , ومما يدل على ثبوت التدليس أن الإمامين - البخاري والبيهقي - روياه من طريق يحيى بن المتوكل , عن ابن جريج , عمن حدثه عن نافع<sup>(٢)</sup> , وقال البخاري : - وهذا أشبه .<sup>(٣)</sup> أي أشبه بالصواب.

العلة الثانية : وأما العلة الثانية فهي تفرد عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد قال ابن عدي : ( ولا أعلم رواه عن يحيى بن أيوب , عن ابن جريج , غير أبي صالح)<sup>(٤)</sup> .

وأعله الشيخ الألباني بعلتين وهما :-

١. الأولى أنه من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد.

٢. والثانية تدليس ابن جريج.

وقال ( فتبين أن هذا الإسناد لا تقوم به حجة)<sup>(٥)</sup> .

يقول الباحث أما إعلامه للحديث بأنه من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث فهي ليست بعلة قادحة ؛ لأن البخاري روى عنه في صحيحه , قال الذهبي :- وقد روى عنه البخاري في الصحيح ولكنه يدلسه فيقول : حدثنا عبد الله ولا ينسبه وهو هو<sup>(٦)</sup> وقال ابن حجر العسقلاني : عبد الله بن صالح كاتب الليث لقيه البخاري وأكثر عنه , وليس على هو على شرطه في الصحيح , وإن كان حديثه عنده صالحاً فإنه لم يورد له في كتابه إلا حديثاً واحداً , وعلق عنه غير ذلك على ما ذكر الحافظ المزي وغيره , وكلامهم في ذلك متعقب بما سيأتي , وعلق عن الليث بن سعد شيئاً كثيراً , كله من

(١) أنظر التقريب ج ١ ص ٥٢٠

(٢) انظر التاريخ الكبير ج ٨ ص ٣٠٦

(٣) قال ابن حجر في التهذيب ج ١١ ص ٢٣٨ (وكان راوياً لابن جريج , وكان يخطئ , إذا فرواية يحيى بن المتوكل مقدمه على غيرها عند المخالفة.

(٤) الكامل ج ٤ ص ١٥٢٣

(٥) السلسلة الصحيحة ج ١ ص ٦٦ - ٦٨

(٦) الجرح والتعديل ج ٨ ص ٨٦ , والمجروحون ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ , والتهذيب ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ , الميزان ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٤ .

حديث أبي صالح، عن الليث، وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جداً، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها فقال: وهذا عجيب يحتج به إذا كان منقطعاً، ولا يحتج به إذا كان متصلاً. وجواب ذلك أن البخاري إنما يصنع ذلك لما قررناه أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة فلماذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعة فلا مشاحة فيه<sup>(١)</sup>

وقال ابن حجر لعسقلاني: <sup>(٢)</sup> عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، كانت فيه غفلة.

وقال في التهذيب: <sup>(٣)</sup> قال الخليلي: كاتب الليث لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان صدوقاً في نفسه، وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به.

فالعلة التي أعل بها الشيخ الألباني الحديث – أنه من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث – ليست بقادحة إذا ما علمنا بأنه صدوق، وإن كان بعض العلماء قد ضعفه إلا أن البخاري روى عنه حديثاً واحداً في صحيحه وعلق عنه أحاديث، وإنما علتة تفرده به كما ذكرنا، وبعد أن ضعف الحديث بتلك العلتين المشار إليهما قال (فتبين أن هذا الإسناد لا تقوم به حجة)، ثم صححه فقال: ( لكن ذكر له الحاكم شاهداً من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع به وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة وإن كان فيه كلام من قبل حفظه فذلك خاص بما إذا كان من غير رواية العبادلة عنه، وابن وهب أحدهم، وبذلك يصير الحديث صحيحاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) هدى الساري ص<sup>(٤١٥)</sup>

(٢) التقريب ج<sup>١</sup> ص<sup>٤٢٣</sup>

(٣) التهذيب ج<sup>٥</sup>، ص<sup>٢٢٨-٢٢٩</sup>، الميزان ج<sup>٢</sup>، ص<sup>٢٤٢</sup>، المجروحون ج<sup>٢</sup>، ص<sup>٤٢-٤٣</sup> الجرح والتعديل ج<sup>٨٦</sup>، ص<sup>٨٦</sup>

(٤) السلسلة الصحيحة ج<sup>١</sup>، ص<sup>٦٦-٦٨</sup>

يقول الباحث : تصحيح الألباني - لهذا الحديث - بهذه الطريقة غير صحيح لما سنذكر من علل قاذحة فيه بعد قليل.

(الحديث الشاهد)

تخريجه :

"الحديث رواه الحاكم في مستدركه - كتاب الصلاة - ج<sup>١</sup> ص<sup>٢٠٤-٢٠٥</sup> والدارقطني في سننه - كتاب الصلاة - باب ذكر الإقامة ج<sup>١</sup> ص<sup>٢٤٠</sup> والبيهقي في السنن - كتاب الصلاة - باب الترغيب في الأذان ج<sup>١</sup> ص<sup>١٠٩</sup> من طريق ابن وهب , عن ابن لهيعة , عن عبيد الله بن أبي جعفر , عن نافع , عن ابن عمر , عن رسول الله ﷺ ..... " الحديث .  
فهذه الطريق لا يصلح أن تكون عاضدا للطريق الأولى , وليس هو شاهداً كما قال لأن الشاهد أن يروى الحديث بنفس اللفظ عن صحابي آخر , وإن كان البعض ذهب إلى جواز إطلاق لفظ الشاهد على الطريق الآخر حتى لو كان عن نفس الصحابي .

والحديث فيه أيضاً العلل التالية :-

الأولى : الحديث من رواية عبد الله بن لهيعة وقد اختلف العلماء فيه فمنهم من ضعفه كيحيى بن معين , وأبي زرعه , وابن حبان , والنسائي , وأبي حاتم , والجوزجاني , ومنهم من عدّله (كالإمام أحمد بن حنبل , وابن عدي) . قال الإمام أحمد بن حنبل :- من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه , وقال (ما حديث ابن لهيعة بحجة , وإنني لأكتب كثيراً مما اكتب لأعتبر به ويقوي بعضه بعضاً , وقال ابن عدي : وحديثه أحاديث حسان , ومنهم من قال : ماروى عنه مثل ابن وهب , وابن المبارك فهو أجود وأقوى<sup>(١)</sup> وبعض العلماء يضعف الحديث إذا كان في إسناده ( عبد الله بن لهيعة ) وقال ابن حجر مضعاً الحديث (بسند فيه ابن لهيعة)<sup>(٢)</sup> والألباني نفسه ضعفه في موضع آخر من كتبه حيث قال : ( رجاله ثقات غير أن فيه ابن لهيعة سيء الحفظ )<sup>(٣)</sup> .

(١) عبد الله بن لهيعة الحضرمي , أبو عبد الرحمن المصري القاضي , صدوق اختلف بعد احتراق كتبه , ورواية ابن المبارك , وابن وهب عنه اعدل من غيرها وله في مسلم بعض شيء مقروناً بالتقريب ج<sup>١</sup> ص<sup>٤٤٤</sup> الكامل ج<sup>٤</sup> ص<sup>١٤٧٠</sup> , الميزان ج<sup>٢</sup> ص<sup>٤٧٥</sup> , شرح العلل ص<sup>١٣٧-١٣٩</sup> , المغني ج<sup>١</sup> ص<sup>٣٥٢</sup> , التهذيب ج<sup>٥</sup> ص<sup>٣٣٢</sup> .

(٢) فتح الباري ج<sup>١</sup> ص<sup>٣٢١</sup> .

(٣) السلسلة الضعيفة ج<sup>٢</sup> ص<sup>٣٨١</sup> .

ثانياً: الحديث فيه تدليس ابن لهيعة حيث قال: (عن عبيد الله بن أبي جعفر قال ابن حبان: (وكان يدلّس عن الضعفاء) وقال (سبرت أخباره في رواية المتقدمين والمتأخرين فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً وما لا أصل له في رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار به فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوم ضعفي على أقوام رأهم ابن لهيعة ثقات فألّزق تلك الموضوعات بهم قال: فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه، لما فيها مما ليس من حديثه، خرج مسلم حديثه مقروناً بعمر بن الحارث، وأما البخاري والنسائي فإذا ذكرا إسناداً فيه ابن لهيعة وغيره سمياً ذلك الغير وكنياً عن اسم ابن لهيعة ولم يسمياه<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: ذكر الذهبي في ترجمة (ابن لهيعة) بعض الأحاديث المنكرة من رواية ابن لهيعة منها حديث من طريق حرملة، حدثنا ابن وهب، عن عبد الله بن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله قال: من خرج من الجماعة قيد شبر<sup>(٢)</sup> وهذا الإسناد المنكر هو عين إسناد الشاهد المذكور قبل قليل فالشاهد الذي استدلل به على تقوية الحديث ضعيف أيضاً لما فيه من تدليس ابن لهيعة ولا يصلح أن يكون عاضداً للحديث السابق والحديث - موضوع البحث - حكم عليه نفر من العلماء بعدم الصحة والنكارة وهم :-

١- أبو حاتم الرازي حيث قال :- هذا منكر جدا<sup>(٣)</sup>.

٢- ابن حبان ، والذهبي، وابن حجر ، حيث ذكروا حديثه فيما انكر عليه<sup>(٤)</sup>.

٣- ابن الجوزي قال:- حديث لا يصح<sup>(٥)</sup>.

٤- المناوي : قال (واغتربه المصنف - أي السيوطي - بقول الحاكم (صحيح على شرط الشيخين - فرمز لصحته -<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ج ٥ ص ٢٣١

(٢) قال في مجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٢٤ :- رواه البزار والطبراني في الأوسط وفيه خلد بن دعلج وهو ضعيف

(٣) العلل ج ١ ص ١٣٣

(٤) المجروحون ج ٢ ص ٤٢-٤٣ ، فيض القدير ج ٦ ص ٤٧ .

(٥) فيض القدير ج ٦ ص ٤٧ .

## (الكلام على متنه)

وأما متنه فمكرر يشبه أحاديث القصاص فقد روى ابن الجوزي بإسناده قال: صلى أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين في مسجد الرُّصافة فقام بين أيديهم قصاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين قالاً: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (من قال لا إله إلا الله خلق الله كل كلمة منها طيراً، منقاره من ذهب وريشه من مرجان) وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى ابن معين ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدثته بهذا، فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة فلما فرغ من قصصه وأخذ القطعيات، ثم قعد ينتظر بقيتها، قال له يحيى بن معين بيده تعال فجاء متوجهاً النوال، فقال له يحيى من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فإن كان لابد والكذب فعلى غيرنا فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع عن يحيى بن معين أحقق ما تحققته إلا الساعة قال له يحيى: كيف علمت أنني أحقق؟ قال: كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فوضع أحمد كفه على وجهه، وقال دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما. <sup>(١)</sup>

فتحديد مدة التأذين باثنتي عشرة سنة، والكتابة بكل تأذينة ستون حسنة، ولكل إقامة ثلاثون حسنة، يدل على نكارتة ومشابهته لأحاديث القصاص الذين يرتبون على العمل القليل الأجر العظيم ولذلك حكم عليه العلماء بالنكارة والله تعالى أعلم.

---

(١) الموضوعات ج ١ ص ٤٦

## الحديث الثاني

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (إن الله عز وجل أذن لي أن أحدث عن  
ديك رجلاه في الأرض، وعنقه مثنية تحت العرش وهو يقول: سبحانك ما  
أعظم ربنا قال: فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً)

(تخريجه) رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ج<sup>٤</sup>، ص<sup>٢٩٧</sup>

والطبراني في المعجم الأوسط ج<sup>٥</sup>، ص<sup>٢٧٨</sup> حديث رقم (٢٩٧)

وابو يعلى في مسنده حديث رقم (٦٥٨٨) ج<sup>٥</sup>، ص<sup>٥٠٣-٥٤٠</sup>

وأنظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ج<sup>١</sup>، ص<sup>٧١-٧٢</sup> حديث رقم (١٥٠)

وفيض القدير ج<sup>٢</sup>، ص<sup>٣٠٨</sup>.

(الحكم عليه):

حكم بعض العلماء على هذا الحديث بالصحة وهم الحاكم والذهبي،  
والمنذري، والهيثمي، ووافقهم الألباني في الحكم عليه بالصحة.<sup>(١)</sup>  
يقول الباحث: وفي الحكم عليه بالصحة نظر لما سنبينه بعد قليل في الكلام  
على إسناده ومتمته.

أولاً (الكلام على إسناده)

إما إسناده الحديث فقد رواه كل من الحاكم، والطبراني، وأبي يعلى عن طريق  
إسحاق بن منصور السلولي، عن إسرائيل، عن معاوية بن إسحاق، عن  
سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ (.....)

وهذا الإسناده رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمي إلا أن  
الطبراني أعله بالتفرد حيث قال:

---

(١) أنظر المستدرک على الصحيحين ج<sup>٤</sup>، ص<sup>٢٩٧</sup>، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ج<sup>١</sup>، ص<sup>٧٢</sup>

ولم يرو هذا الحديث عن معاوية بن إسحاق، إلاّ إسرائيل، تفرد به إسحاق ابن منصور<sup>(١)</sup>

فالحديث فرد أو غريب تفرد به إسحاق بن منصور، وتفرد بروايته أيضاً إسرائيل<sup>(٢)</sup> عن معاوية بن إسحاق.

وأعله الهيثمي بجهالته لشيخ الطبراني (أبو جعفر محمد بن العباس المعروف بابن الأخرم)<sup>(٣)</sup>

غير أنّ الألباني رد هاتين العلتين فقال:  
أما تفرد إسحاق بن منصور (فهو ثقة من رجال الشيخين وكذا سائر الرواة ثقات من رجال البخاري غير ابن الأخرم وهو من الفقهاء الحفاظ المتقنين كما قال في لسان الميزان فالحديث صحيح الإسناد .

وإنّ في قول الطبراني (تفرد به إسحاق) نظراً فقد تابعه عبيد الله بن موسى ، أنبأنا إسرائيل به<sup>(٤)</sup> .  
يقول الباحث :-

لكن تبقى علة التفرد في الحديث قائمة فقد تفرد بروايته كما قال الطبراني في معجمه (إسرائيل بن يونس بن إسحاق السبيعي)، ولم أجد من تابعه على روايته. ويضاف إلى ذلك أن الحكم على الحديث بالصحة أو غيره حكم على إسناده ومنتنه فهذا الحديث وإن كان رجال إسناده رجال الصحيح، أو ثقات، إلا أن التفرد وعدم وجود المتابع له، ونكارة منتنه أيضاً يدلان على أنّ الأقرب إلى الصواب - والله تعالى أعلم - أن يكون هذا المتن قد ركب على هذا الإسناد الصحيح حتى يروج على الناس وهذا معروف عند المحدثين بالسرقة في الحديث، وذلك بأن تتركب المتن المنكرة أو الضعيفة على الأسانيد الصحيحة.

---

(١) المعجم الأوسط ج ٥، ص ٢٧٨

(٢) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ثقة تكلم فيه بلا حجة التقريب ٦٤/١

(٣) مجمع الزوائد ج ٥ ، ص ١٠١ وابن الأخرم شيخ الطبراني هو الامام أبو جعفر محمد بن العباس بن أيوب الأصبهاني ، ويعرف بابن الأخرم ، ثقت حافظ مات سنة احدا وثلاث مئة انظر تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٧٤ ، طبقات الحفاظ ص ٣١٨ رقم الترجمة ٧٢٠

(٤) السلسلة الصحيحة ج ١، ص ٧١-٧٢

أما متن الحديث فمتنه منكر جداً، فما هو هذا الديك ؟ و من أي المخلوقات هو؟ وكيف يكون العرش - عرش الرحمن - على منكبيه كما ورد بلفظ(و العرش على منكبيه وكيف يكون عنقه مثني تحت العرش؟). وفي لفظ أنه يخاطب الله بقوله(سبحانك أين كنت وأين تكون) و أن الله تعالى يردُّ عليه بقوله( ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً)، وقد ورد في رواية أبي يعلى الموصلي ( أنه ملك مرقت رجلاه الأرض السابعة، والعرش على منكبه وهو يقول:(سبحانك أين كنت ، و أين تكون)؟ وليس ديكاً.

و روي الحديث بلفظ آخر رواه ابن عدي في كتابه<sup>(١)</sup> عن العرس بن عميرة أن النبي ﷺ قال: (إنَّ لله ديكاً برأته في الأرض السفلى، وعرفه تحت العرش يصرخ عند مواقيت الصلاة، و يصرخ له ديك السموات، سماء سماء ثم يصرخ بصراخ ديك السموات ديكة الأرض، ويقول في صراخه سُبُّوح قدوس ربُّ الملائكة والروح)، فهذا اللفظ يتفق مع الحديث - موضوع البحث - في بعض ألفاظه.

وقد حكم ابن حبان على هذا الحديث بقول:( يحيى بن زهدم الحارث الغفاري، روى نسخة موضوعة لا يحل كتابتها إلا على وجه التعجب، و لا الاحتجاج به مما لا يحل لأهل الصناعة والسبر).<sup>(٢)</sup>

فمثل هذه المتون ترد لمعارضتها للعقيدة حتى لو كانت أسانيدھا صحيحة. قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - من علامات الحديث الموضوع : سماجة الحديث، و كونه مما يسخر منه كحديث( إن لله ديكاً عنقه مطوية تحت العرش ورجلاه في التخوم). و بالجملة فكل أحاديث الديك كذب إلا حديثاً واحداً( إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكاً)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكامل في الضعفاء ج ٧، ص ٢٦٩٦ - ٢٦٩٧

(٢) المجروحون ج ٣، ص ١١٤، الميزان ج ٤، ص ٣٧٦ الكشف الحثيث ص ٢٧٩

(٣) المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص ٦٤



## [ الحديث الثالث حديث الأوعال ]

عن العباس بن عبد المطلب قال: كنت بالبطحاء في عصابة فيهم رسول الله فمّرت به سحابة، فنظر إليها، فقال: ما تُسمّون هذه؟ قالوا: السحابة قال (والمزن) قالوا: والمزن . قال (والعنان) قال أبو بكر: قالوا: والعنان قال: كم ترون بينكم وبين السماء؟ قالوا: لا ندري قال: (فإن بينكم وبينها إما واحداً أو اثنين أو ثلاثاً وسبعين سنة والسماء فوقها كذلك، حتى عدّ سبع سماوات، ثم فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله كما بين سماءٍ إلى سماء. ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلا فهن وركبهن كما بين سماءٍ إلى سماء، ثم على ظهورهن العرشُ بين أعلاه وأسفله كما بين سماءٍ إلى سماء ثم الله فوق ذلك تبارك وتعالى.

(تخریجه)

روى هذا الحديث الإمام ابن ماجه في كتابه السنن – المقدمة حديث رقم (١٩٣) ج١، ص٦٩، والإمام أحمد بن حنبل في المسند ج١، ص٢٠٦-٢٠٧ وأبو داود في كتابه السنن – باب الجهمية حديث رقم (٤٧٢٢) و(٤٧٢٤) و(٤٧٢٥) ج٢، ص٢٣١، والترمذي في كتابه الجامع – كتاب تفسير القرآن – باب (من سورة الحاقة) حديث رقم (٣٣٢٢) ج٥، ص٢٤، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین – کتاب التفسیر – باب سورة ج٢، ص٥٠٠-٥٠١، والعقيلي في كتابه الضعفاء الكبير ج٢، ص٢٨٤، وأبو يعلى في المسند حديث رقم (٦٦٨٢) ج٦، ص٩-١٠، والبيهقي في كتابه الأسماء والصفات ج٣، ص٥٦٠، وابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء ج٧، ص٢٦٥٧، وابن الجوزي في العلل المتناهية – باب ذكر الجهة – حديث رقم (٥) و(٦) ج١، ص٢٣-٢٤، والذهبي في كتابه (العلو) حديث رقم (٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) ص٢٢١-٢٢٤، والآجري في كتابه الشريعة حديث رقم (٦٠٩) ص٢٤٣-٢٤٤ و(٦١٠) و(٦١١) والرد على بشر المريسي ص٩٠-٩١، وابن خزيمة في كتابه التوحيد ص١٠١، ١٠٩.

الحكم على الحديث :

اختلف علماء الحديث في الحكم عليه فمنهم من صححه كابن خزيمة ، ومنهم من حسنه كالإمام الترمذي حيث

قال عقبه ( هذا حديث حسن غريب ) ، : وصحح الحاكم روايته موقوفاً فقال ( هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ) ووافقه الذهبي ، وصححه كذلك الإمام ابن تيمية .

وخالفهم في ذلك آخرون فحكموا عليه بالضعف وهم :  
الإمام العقيلي ، وابن عدي ، وابن الجوزي ، والألباني والشيخ عبد الله بن الصديق الغماري .

### [ الكلام عليه ]

أولاً: الكلام على إسناده .

ثانياً: الكلام على متنه .

أولاً: الكلام على إسناده

روي الحديث من عدة طرق وهي على النحو التالي:  
١- الطريقة الأولى : رواها الحاكم ، وأحمد ، وابن عدي ، وأبو يعلى و الذهبي <sup>(١)</sup> وابن الجوزي من طريق يحيى بن العلاء ، عن شعيب ، عن سماك ، عن عبد الله بن عميرة ، عن العباس بن عبد المطلب ، عن النبي ﷺ ....

والحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف (يحيى بن العلاء) : وهو يحيى بن العلاء البجلي ، أبو عمرو ، أو أبو سلمه الرازي ، وكان فصيحاً مفوهاً من النبلاء رمي بالوضع قال البخاري ، والنسائي ، والدارقطني ، وأحمد : متروك وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ، وضعفه ابن معين ، وقال ابن عدي: وليحيى بن العلاء غير ما ذكرت والذي ذكرت مع ما لم أذكر مما لا يتابع عليه ، وكلها غير محفوظة ، ويحيى بن العلاء بين الضعف على روايته وحديثه <sup>(٢)</sup> .

---

(١) الحاكم ج ٢ ، ص ٥٠٢ ، أحمد ج ١ ، ص ٢٠٧ ، ابن عدي ج ٧ ، ص ٢٦٥٧ ، أبو يعلى ج ٦ ، ص ١٠٩-١٠٠ في (العلو) الذهبي ص ٢٢١ ، وابن الجوزي في العلى ج ١ ، ص ٢٣

(٢) الكامل في الضعفاء ج ٧ ، ص ٢٢٦٥٥ الميزان ج ٤ ، ص ٣٩٧ ، والتقريب ج ٢ ، ص ٣٥٥

### الطريقة الثانية:

رواها أبو داود، والعقيلي، وأحمد، وابن ماجه، وابن خزيمة، والآجري، والبيهقي، وابن الجوزي، والذهبي<sup>(١)</sup> من طريق الوليد، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف، عن العباس بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ والحديث بهذا الإسناد ضعيف أيضاً لضعف (الوليد بن أبي ثور). قال عنه ابن حجر العسقلاني: الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي وقد ينسب إلى جدّه ضعيف<sup>(٢)</sup>.

### الطريقة الثالثة:

رواها الحاكم من الطريق عمرو بن أبي ثابت بن أبي المقدام، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف، عن العباس، عن النبي ﷺ .... والحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف (عمرو بن ثابت) قال الحافظ بن حجر العسقلاني: عمرو بن ثابت وهو ابن أبي المقدام الكوفي مولى بكر بن وائل، ضعيف رمي بالرفض<sup>(٣)</sup>. الطريقة الرابعة:

رواها الترمذي، وأبو داود وابن خزيمة والذهبي<sup>(٤)</sup> من طريق عمرو بن قيس، عن سماك، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف، عن العباس، عن النبي ﷺ ..... الحديث في إسناده (عمرو بن قيس) قال عنه الحافظ بن حجر العسقلاني: صدوق له أوهام، وقال أبو داود: لا بأس به في حديثه خطأ<sup>(٥)</sup>. الطريقة الخامسة:

رواها أبو داود<sup>(٦)</sup> من طريق إبراهيم بن طهمان، عن سماك، عن عبد الله ابن عميرة، عن الأحنف، عن العباس، عن النبي ﷺ في إسناده إبراهيم بن طهمان<sup>(٧)</sup> قال عنه الحافظ بن حجر العسقلاني في التقريب: ثقة يغرب

(١) أبو داود ج ٤، ص ٣٣١، العقيلي ج ٢، ص ٢٨٤، أحمد ج ١، ص ٢٠٦، ابن ماجه ج ١، ص ٢٩، البيهقي ج ٣، ص ٥٦٠، ابن الجوزي في العلل، ج ١، ص ٢٤، الذهبي في العلل ص (٢٢١، ٢٢٣).

(٢) التقريب ج ٢، ص ٣٣٣، الكامل في الضعفاء ج ٧، ص ٢٥٣٨-٢٥٣٩، الميزان ج ٤، ص ٣٤٠.

(٣) التقريب ج ٢، ص ٦٦. (٤) الترمذي ج ٤، ص ٢٤، وأبو داود ج ٤، ص ٢٣١، والذهبي في العلل ص ٢٢٣ ابن خزيمة في كتابه التوحيد ١٠١.

(٥) هو عمرو بن أبي قيس الرازي، الأزرق الكوفي، نزل الرّي، صدوق له أوهام. التقريب ج ٢، ص ٧٧، التهذيب ج ٨، ص ٨٢ والميزان ج ٣، ص ٢٨٥.

(٦) أبو داود ج ٤، ص ٢٣١.

(٧) إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة ثقة يغرب، تكلم فيه بالأرجاء وقيل رجع عنه التقريب ج ٣، ص ٣٦.

الطريقة السادسة:

رواها الحاكم من طريق شريك، عن سماك، عن عبد الله، عن الأحنف، عن العباس من قوله<sup>(١)</sup>.

(تعقيب)

تكلما فيما مضى عن طرق الحديث وأسانيده، وذكرنا بأنه روى من ستة طرق.

الطريقة الأولى، والثانية والثالثة ضعيفة لضعف روايتها كما بينا في أثناء الكلام على أسانيدھا، أما الطريقة الرابعة والخامسة فرويت من طريق:-

١- عمرو بن أبي قيس

٢- وإبراهيم بن طهمان عن سماك، عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف، عن العباس، عن النبي.

و أما الطريقة السادسة فرويت من طريق : ( شريك، عن سماك، عن عبد الله، عن الأحنف، عن العباس من قوله. وهذه الطرق فيها العلل التالية: العلة الأولى: الوصل و الوقف.

فالطريقة ( الرابعة والخامسة) موصولة عن النبي ﷺ و أما الطريقة (السادسة) فهي موقوفة مروية عن العباس من قوله. العلة الثانية: التفرد

فالطريقة ( الرابعة والخامسة) فيها علة التفرد حيث تفرد فيها:-

كل من (سماك)<sup>(٢)</sup>، فتفرد بالرواية، عن عبد الله بن عميرة وتنفرد (عبد الله بن عميرة) به فالحديث لم يرو إلا من طريقة أيضاً و مداره عليه وعبد الله بن عميرة قد ضعفه بعض العلماء<sup>(٣)</sup> و قال ابن حجر العسقلاني في المقبول : (من ليس له من الحديث إلا القليل و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، و إليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، و إلا فلين (الحديث)<sup>(٤)</sup>

(١) المستدرک علی الصحیحین ج ٢، ص ٥٠٠، التوحيد ص ١٠٩

(٢) هو سماك

قال مسلم في الوحدان: تنفرد سماك بالرواية عنه أي عن عبد الله بن عميرة التهذيب ج ٥، ص ٣٠١

(٣) عبد الله بن عميرة: قال ابن حجر في التهذيب:- عبد الله بن عميرة، روى الأحنف بن قيس حديث الأوعال، و عنه سماك بن حرب، و فيه عن سماك اختلاف و ذكره ابن حبان في الثقات و حسن الترمذي حديثه. ج ٥، ص ٣١٠  
و قال الذهبي في الميزان ج ٢، ص ٤٦٩ : ( فيه جهالة)

(٤) التقريب ج ١، ص ٥

فعبد الله بن عميرة ، مقبول كما قال الحافظ ابن حجر إلا أنه لم يتابعه أحد على حديثه فيضعف حديثه بهذا السبب.

العلة الثالثة: الانقطاع وعدم السماع .  
فالحديث الذي روى من طريق عبد الله بن عميرة ، عن الأحنف، عن العباس، عن النبي ﷺ .  
فيه علة الانقطاع وعدم السماع. فعبد الله بن عميرة، لم يسمع من الأحنف ابن قيس :

قال الأمام البخاري: ( ولا نعلم له سماعاً من الأحنف )<sup>(١)</sup>.  
وقد ردّ الإمام ابن تيمية هذه العلة فقال: ( قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتابه (التوحيد) <sup>(٢)</sup> الذي اشترط فيه أنه لا يحتج إلا بما نقله العدل، عن العدل، موصولاً إلى النبي ﷺ وقال: قلت - أي ابن تيمية - : والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معروف سماعه من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة - ابن خزيمة - ما يثبت به الإسناد كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته. <sup>(٣)</sup>

يقول الباحث:

والذي نرجحه تضعيف الحديث بهذا الإسناد لما بينا ما فيه من علل قاذحة، والقول في هذه المسألة قول الإمام البخاري (ولا نعلم سماعاً من الأحنف) للعباس ففي إسناده إرسال وانقطاع، لا كما قال الإمام ابن تيمية في نقله عن ابن خزيمة في كتابه التوحيد وبأنه اشترط في كتابه أن لا يحتج إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ ولعله لم ينتبه لهذه العلة، ومن المعروف عند المحدثين أن الحديث الذي يرويه العدل، عن العدل، موصولاً لا يدل على صحته لما قد يقع فيه من العلل الخفية القاذحة.  
وصحة إسناده لا تعني صحة متنه كما هو معروف عند المحدثين والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير ج ٥، ص ١٥٩، الكامل في الضعفاء ج ٤، ص ١٥٤٧، الضعفاء الكبير ج ٢، ص ٢٨٤،  
والتهذيب ج ٣، ص ٣٠١.

(٢) كتاب التوحيد ص ١٠١، ص ١٠٩.

(٣) مجموع الفتاوي ج ٣، ص ١٩٢

أما متن الحديث فإنه منكر، فالحديث يدل بمنطوقه على أن حملة العرش من الأوعال - والوعل- بكسر العين :الأروى وجمعه (وعول) و(أوعال) -، ولنا أن نتساءل عن هذه الأوعال ؛ ما هي ؟ ومن أي المخلوقات؟ فهل هي من الملائكة أم لا ؟. فإن كانت من الملائكة كما ورد في رواية المستدرک (ثمانية أملاك على صورة الأوعال بين أظلافهم إلى ركبهم مسيرة ثلاث وستين سنة) . فهل يجوز لنا أن نصف الملائكة بوصف الأوعال والتبوس التي لها قرون وأظلاف ؟ وهل ورد في نصوص القرآن الكريم أو السنة المطهرة الصحيحة ما يتعلق بمثل هذا التفصيل والبيان ؟ أم أن القرآن الكريم سكت عن مثل هذه الأمور لأنها من علم الغيب والله - عز وجل - أمرنا أن نؤمن بالملائكة دون بحثٍ عن تفصيلات لا تستطيع عقولنا إدراكها ثم هل يحتاج العرش - عرش الرحمن - لمثل هذه الأوعال لحمله؟ و لفظ الحديث يدل بمنطوقه على أن العرش فوق ظهور هذه الأوعال. و لو رجعنا إلى كتاب الله - عز وجل - في مثل هذه القضية لوجدنا أنه يذكر(الرحمن على العرش استوى) دون خوض في مثل هذه التفصيلات، و أما قوله( و يحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) فإن العلامة ابن عاشور قال في تفسيرها( و المراد بالثمانية الذين يحملون العرش ثمانية من الملائكة ، و هذا من أحوال الغيب التي لا يتعلق الغرض بتفصيلها إذ المقصود من الآية تمثيل عظمة الله تعالى، و تقريب ذلك إلى الإفهام كما في غير آية)<sup>(١)</sup>.

يضاف إلى ذلك الاضطراب في بعض ألفاظه ففي بعض رواياته( أن فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه و أسفله كما بين السماء و الأرض و فوقه حملة العرش - الأوعال - و العرش ). و في روايات أخرى( يأتي العرش فوق السماوات دون ذكر للبحر). و ورد ما يعارضه من الأحاديث فالحديث يدل بلفظه على أن بعد ما بين السماء و الأرض إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة). و ورد في بعض الروايات - رواية الحاكم، و ابن الجوزي ، و أحمد،( أن بعد ما بين السماء و الأرض مسيرة خمسمائة عام، وكذلك بين كل سماء وسماء). و إن كانت هذه الألفاظ مما يمكن حملها على التقريب لا التحديد؛ إلا أن هذا التعارض لا يقبل التأويل ولا يحتمله، وإن هو إلا مظهر من مظاهر الروايات الواهية<sup>(٢)</sup>.

(١) التحرير والتقرير<sup>١٤</sup>، ص ١٢٧

(٢) منهج نقد المتن ص ٢٥١-٢٥٢

## (الخاتمة)

لقد ألقينا - فيما مضى - ضوء باهرا على النقد عند المحدثين , وبيئنا منهجيتهم في نقد النصوص , ومقارنتها , ولا أدل على ذلك من القواعد والضوابط التي وضعوها في قبول الرواية , والشروط التي اشترطوها في الراوي والمروي , ورأينا كيف أنهم نقدوا النصوص , متنا وإسنادا وأن اهتمامهم بنقد المتن , لا يقل عن اهتمامهم بنقد الإسناد وان هذا الإهتمام ظهر من وقت مبكر - من عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى عصر ظهور المصنفات الحديثية , التي اعتنت بهذا اللون من النقد ثم قمنا بدراسة أحاديث ومرويات , عملنا على دراستها دراسة نقدية من حيث السند والمتن , وركزت الدراسة على نقد متونها لنبين للناس بأن علماء الحديث لم يهملوا جانب المتن , ولندعو طلاب العلم , والباحثين الى العناية بدراسة المتون , وعدم الإكتفاء بدراسة الإسناد بل لابد من دراسة الإسناد والمتن معا.

## (المصادر والمراجع)

- (١) أساس البلاغة : جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري  
دار صادر ١٩٦٥
- (٢) الأسماء والصفات : للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي  
البيهقي حقق نصوصه وخرج أحاديثه د. عبد الرحمن عميرة  
دار الجبل ١٩٩٧
- (٣) أصول الحديث علومه ومصطلحه : د. محمد عجاج الخطيب - دار  
المعارف ط ١٠، ١٩٨٨
- (٤) الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة - بدر الدين  
الزركشي - عني بتحقيقه سعيد الأفغاني المكتب الإسلامي.
- (٥) الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل و  
التضليل و المجازفة - تأليف العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى  
المعلمي - المكتب الإسلامي ط ٢
- (٦) البداية و النهاية :- لأبي الفداء الحافظ ابن كثير - دار الفكر ١٩٧٨ -
- (٧) التاريخ الكبير :- أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - دار الفكر
- (٨) التحرير و التنوير :- محمد الطاهر عاشور - دار سحنون - تونس
- (٩) تذكرة الحفاظ :- للإمام أبي عبد الله الذهبي دار إحياء التراث العربي.
- (١٠) الترغيب و التهيب :- عبد العظيم بن عبد القوي - ضبط أحاديثه  
مصطفى عمارة - دار إحياء التراث ط ٢ ، ١٩٦٨
- (١١) التقريب :- أحمد بن علي حجر العسقلاني - دار المعرفة  
بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٥



- (١٢) التمييز :- للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري -  
قدم له و حققه و علق عليه د. محمد مصطفى الأعظمي - جامعة  
الرياض .
- (١٣) تهذيب التهذيب :- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني دار الفكر ط ٨ ،  
١٩٨٤
- (١٤) التوحيد :- أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة - دراسة و تحقيق د.  
عبد العزيز بن ابراهيم الشهوان مكتبة الرشيد ، ط ٦ ، ١٩٩٧
- (١٥) التوحيد و اثبات صفات الرب :- محمد بن إسحاق بن خزيمة  
مراجعة و علق عليه محمد خليل هراس ١٩٧٨
- (١٦) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع :- أبي بكر أحمد بن علي بن  
ثابت الخطيب البغدادي قدم له و حققه د. محمد عجاج الخطيب و  
مؤسسة الرسالة ط ٢ ، ١٩٩٤
- (١٧) جامع الترمذي :- لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي - تحقيق أحمد  
محمد شاكر. - دار إحياء التراث العربي
- (١٨) الجرح و التعديل :- أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ط ١ ،  
مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند . ١٩٥٣
- (١٩) جمهرة اللغة :- أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري دار صادر  
١٩٦٥
- (٢٠) الحديث النبوي و مصطلحه :- د. محمد الصباغ - المكتب الإسلامي  
١٩٧٢
- (٢١) حياة شيخ الإسلام ابن تيمية :- محمد بهجة البيطار - المكتب  
الإسلامي ط ٢
- (٢٢) درء تعارض العقل و النقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح  
المعقول . ابن تيمية - تحقيق د . محمد رشاد سالم - دار الكنوز الأدبية

- (٢٣) رد الإمام الدارمي: عثمان بن سعيد علي بشر المريسي صححه و  
علق عليه - محمد حامد الفقي . دار الكتب العلمية ط ١٣٥٨ هـ
- (٢٤) الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر  
ط ١ ، ١٩٤٠
- (٢٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني - الجزء  
الثاني
- (٢٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب  
الإسلامي ط ٢ ، ١٩٧٩
- (٢٧) سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني - عالم المكتب - بيروت
- (٢٨) السنن الكبرى: أبي بكر أحمد بن علي بن الحسين البيهقي - دار الفكر
- (٢٩) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني مراجعة و ضبط و  
تعليق محمد بن محيي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية
- (٣٠) سنية ابن ماجه: أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني  
دار الفكر
- (٣١) شرح السنة: تأليف أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي -  
حققه و علق عليه و خرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط و محمد زهير  
الشاويش المكتب الإسلامي - ط ١ ، ١٩٧١
- (٣٢) شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي - حققه  
و علق عليه السيد صبحي جاسم الحميد وزارة الأوقاف - إحياء  
التراث الإسلامي
- (٣٣) الشريعة: أبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الآجري الشافعي -  
تحقيق محمد بن الحسن إسماعيل - دار الكتب العلمية ط ١ ، ١٩٩٥
- (٣٤) طبقات الحفاظ: عبد الرحمن أبي بكر السيوطي دار الكتب العلمية  
ط ١ ، ١٩٨٣

- (٣٥) العلل: الإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي - دار المعرفة بيروت ط ١٩٨٥
- (٣٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي قدم له الشيخ خليل الميس دار الكتب العلمية ط ١٩٨٢
- (٣٧) العلو: للحافظ الذهبي - قدم له و علق عليه و خرج أحاديثه حسن بن علي السقاف - دار الإلمم النووي ط ١، ١٩٩٨
- (٣٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري - أحمد علي بن حجر العسقلاني رقم كتابه محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر -
- (٣٩) فيض القدير شرح الجامع الصغير : محمد عبد الرؤوف المناوي ط ٢، دار المعرفة ١٩٧٢
- (٤٠) الكامل في الضعفاء: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عربي دار الفكر، ١٩٨٤
- (٤١) الكشف الحثيث عن رمي يوضع الحديث - برهان الدين الحلبي حققه و علق عليه صبحي السامرائي - عالم الكتب - ط ١، ١٩٨٧
- (٤٢) الكفاية في علم الرواية: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي - منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- (٤٣) لسان العرب: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري - دار صادر - بيروت.
- (٤٤) المجروحون من المحدثين و الضعفاء و المتروكين: محمد بن حبان - تحقيق محمود ابراهيم زايد.
- (٤٥) مجمع الزوائد و منع الفوائد: الحافظ الهيثمي

- (٤٦) مجمل اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي دراسة و تحقيق - زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة ط٢، ١٩٨٦
- (٤٧) المجموع شرح المهندب: محي الدين يحيى بن شرف النووي - الناشر زكريا علي يوسف مطبعة الإمام مصر.
- (٤٨) مجموع الفتاوي: أحمد بن تيمية - جمع و ترتيب عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم النجدي - دار الفكر ١٩٧٨
- (٤٩) المستدرک على الصحيحين : للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم - دار الفكر ١٩٨٧.
- (٥٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل دار الفكر - ط٢، ١٩٧٨
- (٥١) مسند أبي يعلى: أحمد بن الموصلي - دراسة و تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية - ط١، ١٩٩٨
- (٥٢) المعجم الأوسط: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني - تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل دار الفكر ط ١٩٩٩
- (٥٣) المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - حققه و علق عليه د. نور الدين عتر - دار المعارف سورية ط ١٩٧١
- (٥٤) المنار المنيف في الصحيح و الضعيف: ابن قيم الجوزية - حقق أحاديثه محمود مهدي استانبولي.
- (٥٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج - للإمام يحيى بن شرف النووي - حقق أصوله الشيخ عرفان حسونة - دار احياء التراث ٢٠٠٠.
- (٥٦) منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين العتر.
- (٥٧) منهج النقد المتن عند علماء الحديث: د. صلاح الدين بن أحمد الإدلبي - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط١، ١٤٠٣ - ١٩٨٣
- (٥٨) الموضوعات: ابن الجوزي - المكتبة السلفية ط١ ١٩٦٨

(٥٩) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - دار المعرفة - بيروت

(٦٠) نظم العقيان في أعيان الأعيان - جلال الدين السيوطي - تحقيق د. فيليب حتى ١٩٢٧ - المكتبة العلمية.

(٦١) هدى الساري شرح مقدمة فتح الباري:- أحمد بن حجر العسقلاني. دار الفكر.

## فهرس المحتويات

الصفحة	
١	المقدمة
٣	الفصل الأول : النقد عند المحدثين
٤	المبحث الأول: تعريف النقد لغة وإصطلاحاً
٥	لمحة تاريخية عن النقد عند المحدثين
٦	المبحث الثاني: قواعد وضوابط في نقد المتن
٩-١١	المبحث الثالث: أمثلة على نقد المتن
	المثال الأول : حديث (يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب)
	المثال الثاني : حديث احتجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم
	- في المسجد
	المثال الثالث : كشف فكر اليهود في كتاب مزور على رسول
	الله صلى الله عليه وسلم
	المثال الرابع : دفع فرية عن ابن تيمية
١٣	البحث الرابع : العقل ودوره في النقد
١٥	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية
	الحديث الأول : (من أذن ثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة...)
	الحديث الثاني : (إن الله - عز وجل - أذن لي أن أحدث عن
٢١	ديك رجلاه في الأرض ...)
٢٥	الحديث الثالث : حديث الأوعال
٣٠	الخاتمة
٣١	المصادر والمراجع